الى الاسم والفعل والحرف والثاني تقسيم الفعل الى المضارع والمضي والامر ولا يخفى ان
المناسب البداة بعلامات اقسام التقسيم الاول كما ان المناسب البداة به لاصالته
ولما كان الحرف من جملة اقسام التقسيم الاول كان المناسب تقديم بيان علامته على
بيان اقسام التقسيم الثاني وعلاماتها لئلا يفصل بين علامات الفعل واقسامه بذكر
الحرف لهذه النكتة الحسنة الدقيقة وبعبارة اخرى انما اخر تقسيمه الى هنا لان المناسب
تمييز الاقسام بعضها عن بعض ولا ثم تقسيمها بعبارة اخرى هذا التقسيم ثانوي
فحقه ان يتاخر عن التقسيم الاول وتمييز اقسامه اذ مجرد التقسيم بدون تمييز الاقسام
لا فايدة فيه فكان التقسيم الاول مستتبعا لبيان علامات اقسامه فلذا قدم معه
وما ذكره المصنف من ان الفعل ثلاثة انواع هو مذهب جمهور البصريين وذهب
الكوفيون والاخفش الى انه نوعان باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر
لهم المصنف في المغني وقواه كما سياتي **قوله** احدها اي اولها عدل عنه المصنف
لما تقدم **قوله** المضارع من المضارعة وهي المشابهة من الضرع كان كلا من
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا **قوله** وعلامته ان يصلح
لان يلي لم اثرها على غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها مزيد اختصاص بتغيير معناه
الى الماضي حتى صارت كجزئه كما قاله الرضي لا يقال فيه دور لان معرفة المضارع
متوقفة على معرفة صلاحيته لان يلي لم اي يقع بعدها من غير فصل ومعرفة الصلاحية
المذكورة متوقفة على معرفته لان المراد بصلاحيته لان يلي لم استقامة المعنى
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان
ما ولي لم مضارع **قوله** والافصح فيه فتح الشين لا ضمها انظر وصف
الحركات والسكون بالفصاحة منه اي وجه من وجوه الفصاحة التي تتعلق
بالمفرد وهل هو باعتبار الرجوع الى الخلوص من التنافر والغرابة او مخالفة
القياس لبساطة او باعتبار ملاحظة التركيب من ذلك وهل المفرد الذي يتصف
بالفصاحة يتناول ما ذكر محل بحث وتامل وقد يقال مرادهم من وصف الحركات
او السكون بالفصاحة وصف اللفظ المتحرك او الساكن بها لان الفصاحة وصف
للمفرد او الكلام او المتكلم **قوله** والافصح في الماضي شمت بكسر الميم لا فتحها

قال

قال الشارح والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من
الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه
خطا انتهى والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي
وممن حكى هذه اللغة يعقوب وغيره فلا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق
بها **قوله** لمشابهته للاسم اي في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريا
على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد يقال ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا
اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم
فيشكل على قولهم هنا الفعل يشبه الاسم في التخصيص واجيب بان ما هناك حكم على
المجموع اي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم او ان ذلك لا يكون اصالة الا فيه وقيل
لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه
عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوايد
وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي
بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى
وعللت التسمية في هذا دون تسميته للخفا فيه دونها **قوله** ولهذا الشبه
اعرب رد ابن مالك ما تقدم اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل
قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي
يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد ولو سلم فالماضي
يجري ايضا على الاسم كفرِحَ فهو فرِحٌ واَشِرَ فهو اَشِرٌ وغلب غلبا وجلب جلبا
ثم جعل وجه الشبه المقتضي لاعرابه اعتوار المعاني المختلفة عليه كالاسم ومن
شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه تقول ما احسن زيد فيحتمل
النفي والتعجب والاستفهام فان اردت الاول رفعت زيدا او الثاني نصبته او الثالث
جررته فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده وعن الجمع بينهما وعن
الاول فقط والثاني مستانف ولا يبين ذلك الا الاعراب بان تجزم الثاني ايضا ان
اردت الاول وتنصبه ان اردت الثاني وترفعه ان اردت الثالث فالوهذا

مخطوطات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)